

واقع التنمية المحلية بولاية بشار

ط.د طبوش أحمد

ط.د كاتب محمد لخضر

جامعة بشار - الجزائر -

جامعة مستغانم - الجزائر -

الملخص:

سنقوم في هذه الدراسة بتوضيح مفهوم التنمية المحلية وتعريفها وكذا مقومات التنمية المحلية وأهدافها، كما سنتناول الأسس التي يعتمد عليها في تجسيد التنمية المحلية؛ وسنسلط الضوء على واقع التنمية المحلية بولاية بشار من خلال طرح وتحليل مختلف مؤشرات التنمية، وكذا عرض نتائج استبيان موجه إلى شريحة مهمة من المجتمع المحلي تم القيام به حول التنمية المحلية بالولاية. وأخير سنقوم بتحليل المعطيات و عرض النتائج المتحصل عليها.

الكلمات الدالة: التنمية المحلية، ولاية بشار، مؤشرات التنمية، التنمية الإقليمية.

Résumé :

Dans cette étude, Nous devons préciser le concept de développement local et ses définitions, ainsi que les éléments du développement local et ses objectifs. Nous allons également discuter de la base du développement local. Nous mettrons en évidence la réalité du développement local dans la wilaya de BECHAR en présentant et en analysant divers indicateurs de développement. En plus de présenter les résultats d'un questionnaire adressé à un segment important de la communauté qui a été réalisé sur le développement local dans la wilaya. Enfin, nous Allons de l'analyse des données et de la présentation des résultats obtenus.

Mots clés : Développement, Développement local, wilaya de BECHAR, Indicateurs de développement, Développement territorial.

مقدمة:

لقد ظلت مسألة التنمية إلى غاية الحرب العالمية الثانية تطرح أساسا على المستوى الوطني وقد عاجلتها عدة مدارس، لكن مع تنامي الوعي والتقدم عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم تهم بتحديد نطاق التنمية، فظهرت مثلا التنمية الجهوية، التنمية المحلية (الإقليمية).

ولذلك سنتناول في هذه الدراسة مفهوم التنمية المحلية وكذا مقومات التنمية المحلية وأهدافها، كما سنتناول الأسس التي يعتمد عليها في تجسيد التنمية المحلية؛ كما سنسلط الضوء على واقع التنمية المحلية بالولاية من خلال طرح وتحليل مختلف مؤشرات التنمية من خلال عرض تطور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لبلدية بشار، وكذا عرض نتائج استبيان تم القيام به حول التنمية المحلية بالولاية، وكل ذلك من أجل الإجابة على الإشكالية الآتية: ما هو واقع التنمية المحلية بالولاية؟ لهذا الغرض تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين وهما:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية

المحور الثاني: واقع التنمية المحلية بالولاية

I- مفهوم التنمية المحلية

I- 1- التعريف بالتنمية المحلية

لقد تعددت الكتابات و التعريفات التي تبحث في هذا المفهوم ، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، وكما أوضحنا ذلك سابقا حيث أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح يشكل عملية مجمعة متعددة الأبعاد والجوانب يسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.. الخ، بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية، أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، وفي ظل هذا التطور في فكر التنمية تطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية، كما أن الجهود الحكومية بالإضافة إلى الجهود الذاتية والمتمثلة في المشاركة الشعبية تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية.

وفي هذا الإطار يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة".¹

وفقا لهذا التعريف، يرى الدكتور عبد المطلب عبد الحميد أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسيين، أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين

مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة. و عرفها قزافيه قريفي (Xavier Griffer) بأنها مسار تنوع و إثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات و موارد ذلك الإقليم.²

وبالنظر إلى هذا التعريف فهو يعبر على أن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة (إقليم) يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و يعمل على تعبئة طاقات ذلك الإقليم بغرض استغلال إمكانياته وموارده. كما يرى الدكتور أحمد رشيد بأن "التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخل".³

وبالنظر إلى هذا التعريف الذي يعتبر أن التنمية المحلية هي عبارة عن سياسات و برامج تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، وبالتالي لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي دون سواه، كما أن التنمية المحلية بهذا المعنى هي عملية شاملة، فهي ليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية، كما أن التنمية في أي جانب من جوانبها هي عملية متكاملة، فالتنمية المحلية وإن كانت تبدو اقتصادية في إطارها العام إلا أن هدفها اجتماعي، وهذا ما يؤكد على أن التكامل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية هو حتمي وضروري، ولا يقتصر هذا التكامل على الجوانب المادية فقط، ذلك أنه لا بد وأن يواكب التغيرات المادية تغيرات غير مادية تتمثل في ترشيد السلوك وترسيخ القيم لدى المواطنين، وأيضا محاربة التقاليد السيئة والتي تقف حجر عثرة أمام التقدم في كافة مجالات الحياة.

ويرى الأستاذ آرثر دونهام (ARTHUR DUNHAM) بأن "التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية".⁴

من خلال هذا التعريف، يبين لنا الأستاذ "آرثر دونهام" بأن التنمية المحلية تتحكم فيها عناصر هامة تتمثل في ضرورة وجود برنامج مخطط يشمل حصر لكافة احتياجات الأفراد، كما يفسح المجال للمشاركة الشعبية والجماعية، وذلك بغرض إنجاز مشاريع التنمية المحلية، وأيضا ضرورة توفير مساعدات فنية وإعانات مالية تقدمها السلطات المركزية لتلك الجماعات المحلية مثل دعمها بالمعدات والأجهزة، وكذا بالأموال التي لها دور في عملية دعم التمويل المحلي.

كما عرفها الأستاذ " ويفر " كالاتي: " التنمية المحلية تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكنيها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة، إن مكونات هذه الحاجيات تتمثل في: ثقافة المنطقة، السلطة السياسية و الموارد الاقتصادية".⁵

من خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى تضافر الجهود المحلية لسكان المنطقة من أجل تحقيق التنمية المحلية بكل جوانبها الثقافية، الاقتصادية و السياسية.. الخ، دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية هي كلا متكاملًا لكافة جوانب مجالات الحياة.

وفي إطار مفهوم التنمية المحلية يرى الدكتور "فاروق زكي" بأن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية".⁶ بالنسبة لهذا التعريف فإنه يتناول فكرة أساسية تنحصر في تركيز عملية التنمية المحلية على أساس مشاركة أفراد الجماعة المحلية في حد ذاتها انطلاقًا من الحكم على أن التنمية قد تؤدي إلى الفشل إذا ما تمت على عناصر بشرية لا تنتمي إلى ذلك الإقليم المعني، الأمر الذي لا يسمح بخلق إطارات بشرية محركة للنشاط التنموي المحلي ذلك أن إصلاح وتطوير الجماعات المحلية في جوهرها لن تكون إلا بالاعتماد على طاقاتها الذاتية المتمثلة في الأفراد الذين يقطنون على مستوى إقليمها.

و قد عرفتها الأمم المتحدة بـ: "التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة(الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع".⁷

من خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى التأكيد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي وأيضًا تضافر الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية للمجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. الخ، دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية هي كلا متكاملًا لكافة جوانب مجالات الحياة.

ومن خلال هذا العرض الوجيز لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص من ذلك أن التنمية المحلية هي عملية تراكمية والقصد منها إجراء وإحداث تحسينات على كافة الأصعدة سواء كانت على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والخدماتي للمجموعة المحلية في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها وأسسها عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها، كما تبرز الهدف الرئيسي من التنمية المحلية، إضافة لما تم ذكره مسبقًا كونها تمنح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبًا إلى جنب مع الهيئات المركزية سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الأقاليم، هذه الأخيرة تتيح للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف، وبحكم قربتها منهم ومعرفتهم الكافية بالحيث الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمنطقة التي تقع

ضمن حدود ذلك الإقليم، الأمر الذي يترتب عليه إن أخذت هذه الأبعاد بعين الاعتبار تحقق نجاحات في تجسيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي.

I-2- مجالات التنمية المحلية

يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها أن تغير في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن، والسير به نحو التقدم و الازدهار و تحقيق الرفاهية، و يمكن أن تشمل التنمية المحلية على الخصوص النقاط التالية.

I-2-1- التنمية الاقتصادية.

تعد التنمية الاقتصادية القاعدة الأساسية لتحقيق تنمية شاملة، و ذلك لأن التغير في الوضعية الاقتصادية للمجتمعات ينعكس مباشرة على الجوانب الاجتماعية و السياسية.

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق أقصى رفاهية مادية ممكنة للفرد المحلي عن طريق تحسين دخله وهذا ما يرفع نصيبه و قدرته للحصول على السلع و الخدمات التي يحتاجها.

"يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها ومستوى المعيشة ككل لهذه المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي و قطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي و خلق فرص العمل"⁸.

و يتحقق هذا النوع من التنمية عن طريق وضع مخططات الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي أو حتى في البنية التحتية القاعدية التي تسمح في ما بعد بتسهيل عملية الإنتاج ونقل المنتجات و الاستفادة منها بالطريقة المناسبة التي تحقق أقصى إشباع.

و يعد الاستثمار المحلي أساس التنمية الاقتصادية، و ذلك لقدرته على تحقيق تراكم الثروات و خلق فرص أكثر لمناصب الشغل، و يمكن أن يشمل الاستثمار المحلي على القطاعات التالية:

أ. الصناعة:

يمثل قطاع الصناعة التوجه الحديث للشعوب و لليد العاملة فهو يحتل نسبة كبيرة من القوة العاملة، ويشكل المصدر الأول للمداخيل بالنسبة للدول المتقدمة، و لذا فهو يلقي اهتماما كبيرا من طرف المسؤولين والمواطنين و أصحاب القرار.

إن بناء قاعدة اقتصادية على مستوى الأقاليم المحلية يعد حلم لكل المسؤولين و المواطنين، و ذلك لما يعود عليهم من نفع و مزاي، فإقامة مناطق صناعية من شأنه أن يوفر عدد لا بأس به من مناصب الشغل، أضف إلى ذلك الميزة التي يكسبها الإقليم المحلي في مجال الصناعة⁹، و هذا ما يفسح له المجال للمنافسة على جلب الاستثمارات و رؤوس الأموال الوطنية و حتى الأجنبية، كما من شأنه حماية رؤوس الأموال المحلية من الهجرة خارج الإقليم أو خارج الوطن و بالتالي يساهم في حماية الاقتصاد الوطني ككل.

ب. الفلاحة:

تعد الفلاحة الأساس الاقتصادي في أغلب الدول، حيث أن نجاح السياسة الفلاحية يؤدي إلى ظهور ودعم باقي الأنشطة الصناعية و التجارية و الخدماتية، و لذلك وجب الاهتمام بكافة المجالات الفلاحية في الأقاليم المحلية عن طريق تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية و التربة المحلية، بهدف تكثيف الاستغلال الزراعي و تحقيق الاندماج الزراعي الصناعي.

تهدف التنمية الفلاحية المحلية إلى معالجة حالات الفقر و محاربة خطر العجز الغذائي، و لذا فهي تستوجب استراتيجيات تمكنها من تطوير منتجاتها النباتية و الحيوانية ساعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى و الذي من شأنه أن يسهل الحصول على ما يحتاجه الفرد و بأقل تكلفة ممكنة، كما أن تحقيق مستويات إنتاج أكبر من احتياجات المجتمع المحلي سيدعم الوضع الاقتصادي للمنطقة و السكان المحليين و قد يكون سببا في جلب أنظار المستثمرين و خاصة المهتمين بالصناعات التحويلية، و بذلك يساهم في خلق و تطوير أنشطة موازية أخرى تساهم في التنمية المحلية.

ج. السياحة: تعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية التي من شأنها أن تعمل على تنمية الأقاليم المحلية، فهي تشكل مصدرا هاما لتمويل مختلف مشاريع التنمية بها، كما تعمل على إنعاش مختلف الصناعات و الحرف التقليدية المحلية، و بذلك تساهم في خلق مناصب شغل لسكان المنطقة و التخفيف من معدلات البطالة.

إن الاهتمام بالسياحة يحتم وضع الآليات المناسبة للاستثمار و الاستغلال العقلاني للموارد التي تتوفر عليها الأقاليم المحلية و خلق ثقافة سياحية تمكن من كسب السياح إضافة إلى المحافظة على الإرث السياحي وتطويره.

I- 2-2- التنمية الاجتماعية و الثقافية.

إن الإنسان هو هدف التنمية و وسيلتها في نفس الوقت، و تجسيد التنمية الاجتماعية يمر من توفير كافة وسائلها لرفع مستويات المعيشة و إشباع حاجات المواطن المحلي و الوصول به إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية. تعرف التنمية الاجتماعية بأنها " تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغيرات، التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية و البرامج الاجتماعية"¹⁰

فهو بذلك هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في توجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية و التي تعد أهم عناصرها ما يلي:

أ. التعليم:

لا بد أن تتضمن برامج التنمية التعليمية زيادة عدد المتعلمين و رفع المستوى الثقافي للمجتمع و ذلك من خلال:

< إنشاء المدارس التي تساعد على تعليم الصغار و مكافحة الأمية بين الكبار.

< إنشاء المكتبات لتوسيع معارف المجتمع.

< استغلال أوقات الفراغ من أجل تدريب أفراد المجتمع على أعمال مهنية مختلفة تساعد في كسب دخل إضافي منها.

كما أن حفاظ المجتمع على هويته و تقاليده أمر ضروري من أجل تحقيق تنمية وفقا للميزات التي يكسبها، و لذلك فإن البرامج التعليمية يجب أن تكون مدروسة و مهيأة وفقا لاحتياجات المجتمع.

ب. الصحة:

لا يمكن التعامل مع الجانب الصحي بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية، حيث أنها تؤثر على العوامل الاجتماعية و الاقتصادية المختلفة، و لتحسين الصحة في المجتمع يجب أن تهتم برامج التنمية بالنواحي الوقائية جنبا إلى جنب مع النواحي العلاجية.¹¹

ج. السكن:

يعد السكن من أهم احتياجات الإنسان منذ القدم، و قد تسبب النمو المتزايد للسكان في تفاقم أزمة السكن نتيجة الطلب المتزايد، حيث أن عدم توفر السكن تسبب في المزيد من المشاكل التي ساهمت في تفكك الأسر، أضف إلى ذلك صعوبة الزواج و هذا ما ترتب عنه الكثير من الآفات الاجتماعية من انحلال خلقي وإجرام بكل أنواعه، لذا وجب الاهتمام بهذا الموضوع و محاولة تنظيم الإسكان في المجتمع المحلي وفق خطط مدروسة و بجهود جادة.

I-2-3- التنمية السياسية.

تتمثل التنمية السياسية أساسا في تفعيل دور المجتمع المحلي من أجل المساهمة في شؤونه، و المشاركة الفعلية في تحقيق التنمية المرجوة، و حتى يتم ذلك يجب أن يكون الفرد في المجتمع المحلي مدركا لكل حقوقه وواجباته، كما يجب أن يتمتع بحق التصرف و اختيار ممثليه الذين يراهم الأكفأ لخدمته، كما تتضمن التنمية السياسية دراسة التنظيم الرسمي للحكومة و الإدارة المركزية و المحلية و دراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم و العمل على تحسينها و تطويرها باستمرار.¹²

I-2-4- التنمية الإدارية.

إن التنمية هي تعبير عن حيوية السياسة و تطويرها في كافة النواحي، فهي تضم أيضا المجال الإداري حيث لا يمكن أن يحقق المجتمع التنمية المنشودة دون توفره على قيادات إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط و التكامل بين أفراد المجتمع المحلي، والثقة اللازمة بين الرؤساء و المرؤوسين وكسب تضامنهم، و القيادة الإدارية لا بد أن تحوز رصيد عال من المعرفة والخبرة وأن تكون مواكبة للمستجدات في الإطار المنهجي و في الإطار التطبيقي وأن تكون على إدراك للمعطيات المحلية.¹³

ولهذا فإن القيادات المحلية لا بد أن تخضع إلى التدريب و التوجيه و التكوين باستمرار خاصة في المجال الإداري حتى تتعرف أكثر على آخر تقنيات التسيير والإدارة.

I-3- مقومات التنمية المحلية و أهدافها

I-3-1- مقومات التنمية المحلية

أ- المقومات المالية

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ، و من الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية¹⁴ ، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال و هذا بالتخطيط المالي الجيد و كذا الرقابة المالية المستمرة. كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية¹⁵ توفر نظام محاسبي كفؤ و تنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم و موازنة محلية أو قيم مالية دقيقة." إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية و يجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة. - المقومات البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية و في نجاح التنمية المحلية. فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، و هو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، و يتابعها و يعيد النظر فيما يقابله من مشكلات و يضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب. إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين: - الأولى: هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان. - الثانية: أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات و قدرات ذهنية و جسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة ، و أن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا و هذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية ، هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور و هي:¹⁶ - الرعاية الاجتماعية : و تشمل توفير شروط الحياة الكريمة و هي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة ، وتمثل في : الغذاء ، الصحة ، التعليم ، السكن ، التوظيف.

- التأهيل الفني : يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية و العملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم و المستمر بالمتطلبات الإنتاجية و التكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية ، ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام ، نشر الوعي الثقافي و الفكري.

-المشاركة الجماعية (الشعبية) : تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع و المواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية و صيانة برامج العمل و تنفيذها و تقييمها و كذا إشاعة أسباب الثقة و الصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع و في العملية التنموية.

إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير و تفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية و حجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

- المقومات التنظيمية:

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية. و تعرف الإدارة المحلية بأنها¹⁷:

"نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين."

كما تعرف بأنها " عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات.¹⁸ و هناك تعريف آخر و هو " النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة.¹⁹

ومن خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

-وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.

-إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.

-إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

وبذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدئين أساسيين هما:

-مبدأ الديمقراطية : ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي و تدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة ، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية و مجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.²⁰

-مبدأ اللامركزية : أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب و منها²¹:

-التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية و قصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

-التنسيق فيما بين الإدارة المحلية و الحكومة المركزية لوضع الخطط و المشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم و حسب ظروفهم و تنفيذها في تلك المناطق.

-ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة و فاعلية ، و الحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.

- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف و العوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.
- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع و الابتكار.
- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.
- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

I-3-2- أهداف التنمية المحلية.

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:²²

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها ، و الحيلولة دون تركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية و توزيعها بين أقاليم الدولة ، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- تسريع عملية التنمية الشاملة و ازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها و تدعيم استقلاليتها.
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.
- تطوير الخدمات و النشاطات و المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و العمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحديثة.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات ، دون الاعتماد الكلي على الدولة و انتظار مشروعاتها.
- جذب الصناعات و النشاطات الاقتصادية لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق و يتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.
- تعزيز روح العمل الاجتماعي و ربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.
- لقد بينت كثير من الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات والمجتمعات المحلية في العملية التنموية، فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة، ذلك لأن الإدارة المحلية تمتاز بأنها إدارة قريبة من المواطنين، تنبثق عنهم، و هي أقدر على الوقوف على الظروف و الحاجات المحلية، و إشراك السكان المحليين فكرا وجهدا في وضع البرامج الهادفة إلى النهوض بالمجتمع المحلي وتنفيذها عن طريق إثارة الوعي والإقناع بأهمية هذه البرامج وعوائدها على السكان المحليين وعلى الدولة كذلك .

II- أسس تجسيد التنمية المحلية.

لا يمكن الوصول بالمجتمع المحلي إلى المستويات المعيشية الكريمة دون توفر شروط و أسس تنفيذ السياسات التنموية وتضافر مجموعة من العوامل الرئيسية و تفاعلها فيما بينها بالشكل الصحيح الذي يسمح بإعطاء أحسن النتائج، حيث تشكل كل من الإدارة المحلية و التخطيط المحلي والتمويل المحلي أهم هذه الأساسيات.

II-1- الإدارة المحلية.

قبل أن نتطرق لمفهوم الإدارة المحلية، سنحاول التطرق إلى مفهوم المركزية و اللامركزية الإدارية.

II-1-1- مفهوم المركزية و اللامركزية الإدارية.

أ. المركزية الإدارية.

تعني المركزية في المقام الأول توحيد الإدارة في الدولة و قصر الوظيفة الإدارية على السلطة التنفيذية المركزية بها، تمارسها بواسطة أجهزة إدارية متخصصة، و تعرف المركزية الإدارية بأنها " تركيز للوظيفة الإدارية للدولة في يد ممثلي الحكومة المركزية و هم الوزراء دون مشاركة الهيئات الأخرى، فهي تقوم على توحيد الإدارة و جعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة "23، وبالتالي فهي تحتكر مجموع الصلاحيات الإدارية على مستوى كل الوطن و تضمن إدارة متسلسلة و موحدة24 .

ب. اللامركزية الإدارية.

تقوم اللامركزية الإدارية على اعتراف السلطة المركزية بحق الهيئات المحلية و المرافق العامة التي تتمتع بالشخصية المعنوية مشاركتها في جزء من الوظيفة الإدارية مع احتفاظ السلطة المركزية بحق الرقابة و الإشراف. " تنهض اللامركزية الإدارية على توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة التنفيذية المركزية و هيئات مستقلة إقليمية أو مصلحيا، تمنح لها الشخصية المعنوية بحيث تمارس هذه الأخيرة اختصاصاتها المحددة25 "

يذهب أغلب المشرعين إلى التمييز من حيث الواقع و التطبيق بين صورتين رئيسيتين للنظام اللامركزي وهما اللامركزية الإقليمية (الإدارة المحلية)* و اللامركزية المرفقية والتي تتمثل في منح مرفق عام (التعليم، الصحة، النقل...الخ) الشخصية المعنوية ليصبح مستقلا عن السلطة المركزية في أداء وظيفته ونشاطه، فاللامركزية المرفقية تتركز على الاختصاص الموضوعي و الوظيفي مما استدعى تسميتها أيضا باللامركزية المصلحية، دون الاهتمام بالنطاق و المجال الإقليمي الذي يمارس فيه النشاط سواء كان وطنيا أو محليا، و تضمن قيام هيئات عامة مستقلة قادرة على ممارسة وظيفتها المحدودة في منطقة واحدة أو عدة مناطق في الدولة و هي التي تعرف بالمؤسسات العامة.

II-1-2- مفهوم الإدارة المحلية.

هي الصورة الواضحة و الكاملة لتطبيق النظم اللامركزية، حيث تتركز اللامركزية الإقليمية على الاختصاص الإقليمي، وتباشر الهيئات اللامركزية صلاحياتها في نطاق حيز جغرافي معين، كما هو الشأن للوحدات الإدارية المحلية في

الجزائر (البلدية و الولاية) وإلا كانت قراراتها و أعمالها مشبوهة بعيب تجاوز الاختصاص الإقليمي ، مما يعرضها للإلغاء في حالة الطعن فيها، ففي هذا النوع تقوم وحدات إقليمية مستقلة بإدارة الشؤون المحلية للإقليم أو المنطقة المحلية، و هذا يستدعي وجود هيئات محلية متميزة يعهد بالإشراف عليها إلى وحدات إدارية مستقلة، نشير إلى أن هذا النوع مرادف لمصطلح الجماعات المحلية والذي يختلف عن مصطلح الحكم المحلي الذي " لا يوجد إلا في الدول ذات النظام الفيدرالي "26، كما " تتمتع المحليات في ظل نظام الحكم المحلي بقدر أكبر من الاستقلال في مواجهة الحكومة المركزية بالمقارنة بما تتمتع به في ظل نظام الإدارة المحلية "27، ونظرا لأهمية الإدارة المحلية بالنسبة لكيان الدولة و قوامها فإنها عادة ما تبنى على أساس دستوري، مثلما هو حاصل في الجزائر ، حيث تنص المادة 11 من الدستور على أن " الدولة تستمد مشروعيتها من الشعب"، والذي يمثل عن طريق المجالس المنتخبة و التي تمثل قاعدة اللامركزية (المجالس الولائية و المجالس البلدية)28.

II-1-3 مزايا الإدارة المحلية29.

إن نظام الإدارة المحلية يؤدي أولا إلى التخلص من التعقيدات الناجمة عن المركزية الإدارية، فإدارة المرافق العامة المحلية بواسطة هيئات مستقلة يساعد على تبسيط الإجراءات و القضاء على الروتين الإداري بتفادي البطء في التصرف و التعقيد في العمل.

يمكن نظام الإدارة المحلية من إدراك حاجات المواطنين المحليين، فيعطي لسكان كل إقليم حق التصرف في شؤونهم بنفسهم، حيث أن السكان المحليين أقدر من غيرهم في التعرف على مشاكلهم وما يحتاجون إليه، وهم أكثر دراية و خبرة بحل هذه المشاكل.

تتيح اللامركزية الإدارية للأقاليم فرصة ممارسة تجارب إدارية متعددة بغية الوصول إلى أفضل الأوضاع لإشباع حاجات الأفراد، وبالتالي فهي تعكس نوع من الديمقراطية وإشراك الأفراد في الإدارة و اتخاذ القرارات التي يرون أنها تصب في مصلحتهم.

تعد اللامركزية الإدارية الأقدر على التعامل مع الكوارث و الأزمات من نظام الإدارة المركزية، فإذا حدث أي طارئ في مركز النظام اللامركزي، فإن الأقاليم الأخرى تكون في مأمن نسبيا عن الخطر و العكس في حالة النظام المركزي، فتعطله يؤدي إلى تعطل وشلل كل الأقاليم.

يعد النظام اللامركزي النظام الأمثل لتقريب الإدارة من الأفراد، وهو النظام الكفيل بإزالة عوامل الريب والشك من أذهان الأفراد، فالأشخاص الذين يتولون إدارة الشؤون المحلية من أبناء الوحدة المحلية، و لهم صلات و روابط وثيقة مع هؤلاء السكان، و لهذا تلقى القرارات الصادرة عن المجالس المحلية قبولا شعبيا لما يتمتع به أعضاء المجالس المحلية من ثقة. يؤدي التطبيق السليم للنظام اللامركزي إلى توزيع الدخل القومي و الضرائب العامة بقدر من العدالة على مختلف الهيئات اللامركزية، حيث أنها ستنال جزء منه لسداد احتياجاتها.

❖ إن عيوب اللامركزية الإدارية قليلة مقارنة بمزاياها، و هي تتمثل خاصة في المخاوف التي يبدوها البعض من حيث ما قد يترتب عنها خاصة في المجال السياسي من جراء تفضيل المصلحة المحلية الإقليمية على المصالح الوطنية العامة.

III- تطور المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية لبلدية بشار.

III-1- السكان و المساحة و الكثافة السكانية:

الجدول رقم 01: السكان و المساحة و الكثافة السكانية في بلدية بشار.

السنة	عدد السكان	المساحة	الكثافة السكانية لكل كلم ²
2006	156375	5050	30,97
2012	184279	5050	36,49
الفارق	27904	00	5,52

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2006 و 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة في عدد السكان تقدر بـ 27904 نسمة أي بزيادة حوالي 06 أفراد باليوم.

III-2- الربط بشبكة المياه:

الجدول رقم 02: الربط بشبكة المياه في بلدية بشار

السنة	الطول (كلم)	نسبة الربط %
2006	240265	99
2012	365396	98
الفارق	125131	01

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2006 و 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب تناقصت بـ 1 % بالرغم من الزيادة في طول الشبكة و يرجع ذلك لأن الزيادة في عدد السكان كانت أكبر من الزيادة في طول الشبكة.

الجدول رقم 03: نصيب الفرد من المياه في بلدية بشار

السنة	قدرة الانتاج م ³ /يوم	الحجم الموزع م ³ /يوم	معدل المياه الضائعة %	الاحتياجات النظرية م ³ /يوم	حصة الفرد م ³ /يوم		معدل الإشباع %
					نظرية	حقيقية	
2012	41770	37593	10	44090	240	174	73

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حصة الفرد الحقيقية من المياه الصالحة للشرب و التي تقدر بـ 174 م³/يوم، نسبة مرضية مقارنة بالمعايير العالمية.

الربط بشبكة الصرف الصحي:

الجدول رقم 04: الربط بشبكة الصرف الصحي في بلدية بشار

السنة	طول الشبكة (كلم)	نسبة الربط %
2006	207464	98
2012	376700	96.80
الفارق	169236	-1,2

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2006 و 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تناقص نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي مقارنة بسنة 2006.

III-3- التزويد بالكهرباء :

الجدول رقم 05: التزويد بالكهرباء.

السنة	معدل التزويد بالكهرباء %
2006	90.19
2012	98,66
الفارق	8,47

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2006 و 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تحسن في معدل التزويد بالكهرباء، إلا أنها تعبر عن الزيادة العادلة نتيجة تزايد عدد السكان.

III-4- توزيع قارورات الغاز :

الجدول رقم 06: توزيع قارورات الغاز.

السنة	عدد قارورات الغاز الموزعة العادية B13	عدد قارورات الغاز الصغيرة B03	متوسط الاستهلاك للفرد (B13)	متوسط الاستهلاك للفرد (B03)
2006	662461	63613	4.24	0.41
2012	585022	35539	3,17	0,19
الفارق	-77439	-28074	-1,07	-0.22

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2006 و 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تناقص في توزيع و استهلاك قارورات الغاز و السبب في ذلك يعود إلى الربط بشبكة غاز المدينة، كما هو مبين في الجدول التالي،

الربط بشبكة غاز المدن:

الجدول رقم 07: الربط بشبكة غاز المدن.

السنة	عدد العائلات المتوقعة للربط	عدد العائلات المربوطة خارجيا	عدد العائلات المربوطة فعلا	طول الشبكة المتوقعة	معدل الربط %
2006	11108	8242	1680	195	98
2012	7297	2463	13150	151	40
الفارق	-3811	-5779	11470	-44	-58

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2006 و 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تناقص عدد العائلات المتوقعة للربط و زيادة في عدد العائلات المربوطة فعلا، و هذا ما يبين أن نسبة الربط بغاز المدينة قاربت المائة بالمائة.

III-5- التعليم:

الجدول رقم 08: البنى التحتية للطور الأول و الثاني

السنة	المدارس	الأقسام الموجودة	الأقسام المستعملة	المطاعم
				العدد
				الانتاج (وجبة/اليوم)
2006	62	750	664	38
2012	68	797	626	61
الفارق	6	47	-38	23

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2006 و 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة عدد المدارس و الأقسام الموجودة، إضافة إلى نقص عدد الوجبات مما يدل على انخفاض معدل الاكتظاظ.

الجدول رقم 09: البنى التحتية البيداغوجية للطور الثالث

السنة	عدد الأقسام المستعملة	الأقسام الموجودة	عدد المتوسطات
2006	323	353	21
2012	427	453	26
الفارق	104	100	5

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2006 و 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة في عدد المتوسطات.

الجدول رقم 10: البنى التحتية البيداغوجية للمستوى الثانوي.

السنة	الثانويات	المتقنات	الأقسام الموجودة	الأقسام المستعملة
2006	06	02	194	185
2012	11	02	260	233
الفارق	5	0	66	48

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2006 و 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة في عدد الثانويات بـ 5 ثانويات.

الجدول رقم 11: عدد التلاميذ.

السنة	عدد التلاميذ في الطور الأول والثاني	عدد التلاميذ في الطور الثالث	عدد التلاميذ في الثانويات
2006	21329	11276	6797
2012	22219	14210	7737
الفارق	890	2934	940

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2006 و 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة في عدد التلاميذ و بمقارنتها بعدد الأقسام نجد أن القسم الواحد يحتوي على حوالي 20 تلميذا و هو عدد مقبول.

III-6- الصحة:

الجدول رقم 12: البنى التحتية الصحية.

السنة	مستشفيات	عيادة	مراكز صحية	قاعات علاج	قاعات التوليد	صيدليات عمومية	صيدليات خاصة	اقسام العمليات	مخابر عمومية	مخابر خاصة	طب الأمراض العقلية
2006	03	03	03	09	02	08	30	06	04	04	01
2012	03	06	03	17	02	08	62	07	05	04	01
الفارق	00	03	00	08	00	00	32	01	01	00	00

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2006 و 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة في عدد قاعات العلاج مما يبين الإهتمام بمراكز الصحة الجوّاري و تقريبها من المواطن.

الجدول رقم 13: الأمومة.

السنة	2006	2012	الفارق
المواليد الجدد الأحياء	4212	5926	1714
المواليد المتوفون	136	227	91

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2006 و 2012.
من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة في عدد الأطفال المتوفين، و ذلك نتيجة الزيادة في عدد الولادات.

III-7- الاتصالات:

الجدول رقم 14: المراكز الهاتفية ببلدية بشار.

السنة	المراكز			الخطوط الهاتفية في الخدمة		الطلبات في الانتظار
	العدد	الطاقة	الإشباع %	المجموع	المشاركين	
2006	08	25140	85,76	21560	18757	1074
2012	08	25344	73,31	20100	13757	239
الفارق	00	204	-12,45	-1460	-5000	-835

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2006 و 2012.
من خلال الجدول السابق نلاحظ تناقص في استعمال الهاتف الثابت، نتيجة التوجه إلى الهاتف النقال.

الجدول رقم 15: معدل الربط الهاتف الثابت ببلدية بشار.

السنة	عدد السكان	المشاركين		عدد السكان لكل هاتف	
		المجموع	المشاركين العاديين	المعدل الإجمالي	المعدل الصافي
2006	156375	21560	19174	07	08
2012	184279	20100	13757	09	13
الفارق	27904	-1460	-5417	2	5

● المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تناقص في استعمال الهاتف الثابت، نتيجة التوجه إلى الهاتف النقال.

III-8- الشغل:

إنخفاض معدل البطالة على مستوى ولاية بشار إلى 5.90%³⁰ مع بداية 2014 بعدما كانت تقدر بـ 16%³¹ في 2006.

● وضعية سوق العمل:

الجدول رقم 16: عرض و طلب العمل.

السنة	عرض العمل	طلب العمل
2006	426	2610
2012	1634	15217
الفارق	1208	12607

المصدر: تقرير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن التزايد في طلبات العمل أكبر من التزايد في عرض العمل.

● التوظيف:

الجدول رقم 17: حصيلة التوظيف لولاية بشار لسنة 2013.

المجموع	منصب مؤقت	منصب دائم	
20190	8163	12027	جميع القطاعات
60 بنسبة 0.29%	26 بنسبة 0.31%	34 بنسبة 0.28%	قطاع السياحة

المصدر: تقرير مديرية الولائية للتشغيل 2013.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مساهمة قطاع السياحة في سوق العمل لا تزال ضعيفة.

من الجداول السابقة نجد أنه هناك تطور في المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية خلال الستة سنوات المدروسة (من 2006 إلى 2012)، غير أنه و بالمقارنة بتزايد عدد السكان يبقى هذا التطور مجرد نمو عادل نتيجة الزيادة في عدد السكان.

III-9- النقل:

لقد عرف قطاع نقل المسافرين تطورا ملحوظا و ذلك منذ سنة 2000 نتيجة نشاط القطاع الخاص و كذا تحسن شبكة الطرقات، وعليه فجل البلديات و الدوائر ترتبط ببعضها بشبكة طرقات معبدة. وتضم ولاية بشار 27 خطا ما بين البلديات كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 18 يبين النقل ما بين البلديات.

رمز الخط	الإنطلاق	الوصول	عن طريق	المسافة (كلم)
082001	بشار	القنادسة	-	20
082002	بشار	المريجة	القنادسة	70
082003	بشار	لحمر	-	30
082004	بشار	موغل	لحمر	43
082005	بشار	بوكايس	لحمر	50
082006	بشار	بني ونيف	بن زيرق	110
082007	بشار	العبادلة	-	91
082009	بشار	تبلبالة	العبادلة	382
082010	بشار	تاغيت	-	95
082011	بشار	اقلبي	-	153
082012	بشار	مازر	اقلبي	175
082013	بشار	بني عباس	اقلبي	241
082014	بشار	كرزاز	بني عباس	361
082017	بشار	الواعة	بني عباس	301
082018	بشار	تامترت	-	268
082019	بشار	بني يخلف	العبادلة	312
082020	بشار	تيمودي	العبادلة	391
082021	بشار	أولاد خضير	كرزاز	385
082022	العبادلة	حاسي منونات	عرق فراج	22
082023	بني عباس	كرزاز	الواعة	124
082024	إقلبي	بني عباس	-	75
082025	الواعة	بني عباس	-	60
082026	أولاد خضير	بني عباس	الواعة	178
082027	القصابي	بني عباس	الواعة	176
082028	العبادلة	تاغيت	-	141
082035	كرزاز	بني يخلف	-	24
082038	تاغيت	كرزاز	اقلبي - الواعة	236

المصدر: تقرير مديرية النقل 2014.

كما ترتبط الولاية بباقي ولايات الوطن بشبكة طرق جيدة يستحوذ فيها المتعامل الخاص على حصة الأسد مثلما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 19 يبين توزيع الحصص بين القطاع العام و الخاص:

المتعامل	العدد	الحضيرة (حافلة)	عدد المقاعد
القطاع العام	07	25	1813
القطاع الخاص	783	1189	35677
المجموع	790	1214	37490

المصدر: تقرير مديرية النقل 2014.

بالإضافة إلى ذلك هناك شبكة النقل و الخاصة بسيارات الأجرة ما بين البلديات و الدوائر و كذا باقي جهات الوطن والتي تقدر بـ: 102 رخصة ما بين البلديات و 21 رخصة ما بين الولايات. كما تتوفر مدينة بشار على مطار من فئة أ يحتوي على مدرجين، تستغل منها واحدة في الوقت الحالي بمعدل 12 رحلة أسبوعيا، بعدما كانت في سنة 2006³² لا تتجاوز 06 رحلات في الأسبوع أربعة منها من وإلى الجزائر و إثنين من و إلى وهران. و تتوزع الرحلات حسب الجدول التالي:

جدول رقم 20 يبين الرحلات الجوية من و إلى ولاية بشار

المتعامل	الإتجاه	عدد الرحلات الأسبوعية
الخطوط الجوية الجزائرية	الجزائر	05
	وهران	02
	قسنطينة	01
	تندوف	02
طيران الطاسيلي	الجزائر	02
مجموع الرحلات		12

المصدر: من إعداد الطالب

غير أنه يبقى غير مستغل بكامل طاقاته حيث تنحصر الاتجاهات كما ذكرنا أعلاه نظرا لعدم مردودية الاتجاهات الأخرى- حسب مديرية الخطوط الجوية- كما أنه لا يضمن رحلات دولية.

IV- تحليل استمارة حول واقع التنمية المحلية بالولاية: يتكون هذا العنصر من عشرة أسئلة، تهتم هذه الأسئلة بمعرفة مدى تحسن الأوضاع المعيشية من خلال المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالولاية، ومدى توفر ضروريات و متطلبات الحياة؛ مجتمع الدراسة: يتكون من مجموع السكان المحليين لولاية بشار، وقد تم أخذ بعض الأفراد العاملين في: البلدية، الولاية، الجامعة، الحرف. بالإضافة إلى خيارات العاملين في مجالات أخرى والبطالين.

حجم العينة: حجم العينة المدروسة هو 100 شخص وكانت نسبة الإرجاع 86% غير أن النسبة المدروسة هي 77%، ويرجع ذلك إلى إلغاء ما نسبته 09% نظرا لعدم الإجابة على بعض الأسئلة.

وكانت نتائج الاستبيان كما يلي:

بالنسبة للسؤال الأول حول " المرافق الصحية كافية حسب عدد السكان" و باستعمال مقياس ليكرت نجد أن درجة الموافقة في الإجابات تميل إلى "غير موافق".

-بالنسبة للسؤال الثاني حول " التعليم متوفر للجميع " و باستعمال مقياس ليكرت نجد أن درجة الموافقة في الإجابات تميل إلى " موافق".

-بالنسبة للسؤال الثالث حول " توفر مناصب الشغل " و باستعمال مقياس ليكرت نجد أن درجة الموافقة في الإجابات تميل إلى "غير موافق".

-بالنسبة للسؤال الرابع حول "الدخل الشهري كاف لتغطية الحاجات الأساسية" و باستعمال مقياس ليكرت نجد أن درجة الموافقة في الإجابات تميل إلى "غير موافق".

-بالنسبة للسؤال الخامس حول " أزمة السكن في انخفاض مستمر و باستعمال مقياس ليكرت نجد أن درجة الموافقة في الإجابات تميل إلى "محايد".

-بالنسبة للسؤال السادس حول " النقل متوفر داخل و خارج الولاية " و باستعمال مقياس ليكرت نجد أن درجة الموافقة في الإجابات تميل إلى " موافق".

-بالنسبة للسؤال السابع حول " شبكة الطرقات جيدة و سهولة المسلك " و باستعمال مقياس ليكرت نجد أن درجة الموافقة في الإجابات تميل إلى " غير موافق".

-بالنسبة للسؤال الثامن حول " النمط العمراني للمدينة جميل مع أحياء مهيأة" و باستعمال مقياس ليكرت نجد أن درجة الموافقة في الإجابات تميل إلى " غير موافق".

-بالنسبة للسؤال التاسع من حول " توفر المياه الصالحة للشرب بصفة كافية " و باستعمال مقياس ليكرت نجد أن درجة الموافقة في الإجابات تميل إلى "غير موافق إطلاقاً".

-بالنسبة للسؤال العاشر حول " شبكة الصرف الصحي جيدة " و باستعمال مقياس ليكرت نجد أن درجة الموافقة في الإجابات تميل إلى " غير موافق".

" مما سبق نستنتج أن أغلب إجابات الاستمارة تميل إلى غير موافق (6 مرات)، ثم موافق (2 مرتين) غير موافق إطلاقاً (1 مرة واحدة)، محايد (1 مرة واحدة)".

الخاتمة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى التعريف بالتنمية المحلية ثم إلى واقع التنمية المحلية بالولاية من خلال طرح بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وبعدها قمنا بعملية إسقاط الدراسة النظرية والمعطيات الميدانية على بعض أفراد المجتمع، من خلال النتائج تبين أن التنمية المحلية بالولاية لازالت ضعيفة بالنظر إلى المتطلبات المتزايدة للسكان المحليين. إلا أن الجميع مقتنع بالإمكانات الكبيرة المتوفرة بالولاية للنهوض بالتنمية، إن العمل على تثمين هذه المعطيات مع تعميقها وتوسيعها هو أحسن ضمان للمساهمة في التنمية المحلية.

المراجع والإحالات:

- ¹ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص13
- ² Xavier Griffer , Territoires De France : Les Enjeux Economiques Sociaux De La Décentralisation , Ed , Economica , Paris ,1984,P146.
- ³ أحمد رشيد، مرجع سابق، ص16
- ⁴ مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1987، ص132
- ⁵ Weaver . C , Le Développement Par Le Bas : Vers Une Doctrine De Développement Territorial , Ed Litec , Paris , 1988, P 179 .
- ⁶ مصطفى الجندي، مرجع سابق، ص49.
- ⁷ ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية، ص50.
- ⁸ جوين سوينزن و آخرون، التنمية الاقتصادية المحلية على الخط، واشنطن: البنك الدولي، متاح على:
- ⁹ 01-9 ص، < www.worldbank.org/INTLED/552648-1107469268231/20596552/led_primer_arabic.pdf >
- ¹⁰ جوين سوينزن و آخرون، مرجع سابق، ص11
- ¹¹ منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص1.
- ¹² مريم احمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2001، ص30
- ¹³ إبراهيم حسن عسل التنمية في الفكر الإسلامي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص30
- ¹⁴ أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 2004، ص234
- ¹⁵ منال طلعت محمود مرجع سابق، ص203
- ¹⁶ خالد سمارة الزغي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985، ص35
- ¹⁷ إستراتيجية تنمية الموارد البشرية، <http://www.moncoman.gov.om/arabic/HRD-strategy4> . Asphttp://
- ¹⁸ علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص97
- ¹⁹ علي خاطر شطناوي، مرجع سابق، ص97
- ²⁰ محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص09
- ²¹ جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص03
- ²² أيمن عودة المعالي، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص19.
- ²³ أيمن عودة المعالي، مرجع سابق، ص(139-140).
- ²⁴ سليمان بن عزوز، مبادئ القانون الإداري، مصر: دار الفكر العربي، 1977، ص4
- ²⁵ Jean Riveron, Jean Waline, droit administratif, Paris : Dalloz, 2000, P 309.
- ²⁶ محمد جمال مطلق الذنبيات، الوجيز في القانون الإداري، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003، ص75

* يطلق على الإدارة المحلية في الجزائر اسم الجماعات المحلية أو الجماعات الإقليمية.

²⁶ جمال أحمد الجويد، مسار تنمية الإدارة المحلية و مقوماتها في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، ، 2004 ، ص 5

²⁷ ثابت عبد الرحمن إدريس، المدخل الحديث في الإدارة العامة، مصر: الدار الجامعية، 2002 ، ص ص (333-334).

²⁸ ج ج د ش، دستور الجزائر، سنة 1996 ، المادة 16.

²⁹ علي خاطر الشنطاوي، الإدارة المحلية، الأردن: دار وائل للنشر، 2002 ، ص ص (121-122)

³⁰ <http://www.elmaouid.com/index.php/2011-12-29-14-25-19/29447-7-99400-24> le15/02/2014

³¹ تقرير مديرية البرجة و إعداد الميزانية لسنة 2006

³² تقرير مديرية النقل 2006